

الخلافة

[132] وقال مالك: إن كانت جارية فالأم أحق بها حتى تبلغ وتتنزوج ويدخل بها الزوج، وإن كان غلاماً فأمه أحق به حتى يبلغ (1). دليلنا: إجماع الفرقة وأخبارهم (2). مسألة 37: الموضوع الذي قلنا أن الأب أحق بالولد، والأم أحق به، لا يختلف الحال بين أن يكون مقيماً أو مسافراً، فإن الأمر على ذلك. وقال الشافعي: إن كانت المسافة يقصر فيها الصلاة، فالأب أحق بكل حال، وإن لم يكن يقصر فيها فهو كالإقامة (3). وقال أبو حنيفة: إن كان المنتقل الأب فالأم أحق، وإن كانت الأم المنتقلة، فإن انتقلت من قرية إلى بلد فهي أحق به، وإن انتقلت من بلد إلى قرية فالأب أحق به، لأن في السواد يسقط تعليمه وتخرجه (4). دليلنا: عموم الأخبار (5)، وتخصيصها يحتاج إلى دليل. مسألة 38: إذا تزوجت الأم سقط حقها من حضنة الولد. وبه قال أبو _____ 318، وشرح فتح القدير 3: 318، وأحكام القرآن للجصاص 1: 406، وحاشية أعانة الطالبين 4: 102، وبداية المجتهد 2: 56، وأسهل المدارك 2: 209، والبحر الزخار 4: 287، وأحكام القرآن لابن العربي 1: 206. (1) المجموع 18: 340، ورحمة الأمة 2: 96، والميزان الكبرى 2: 140، والبحر الزخار 4: 287، وسيل السلام 3: 1176. (2) الكافي 6: 45 حديث 3، من لا يحضره الفقيه 3: 275 حديث 1303، والتهذيب 8: 105 حديث 354، والاستبصار 3: 320 حديث 1139. (3) المجموع 18: 341 و 342، وكفاية الأختار 2: 95، والسراج الوهاج: 475 - 476، ومغني المحتاج 3: 459، والمغني لابن قدامة 9: 305. (4) بدائع الصنائع 4: 45، والمغني لابن قدامة 9: 307، والمجموع 18: 342، ورحمة الأمة 2: 97، والميزان الكبرى 2: 140. (5) الكافي 6: 44 حديث 1، ومن لا يحضره الفقيه 3: 274 حديث 1302، والتهذيب 8: 104 حديث 352، والاستبصار 3: 320 حديث 1138.